أرامكو تعزز موقعها المالي عبر اقتراض 10 مليارات دولار

🔻 الرياض - عزز عملاق النفط السعودي أرامكو من موقعه المالي عبر الحصول علي قرض بمليارات الدولارات لتعويض تراجع عائدات الشركة من تجارة الطاقة. ورغم متانة أصول الشركة إلا أن استمرار الركود في الأسواق العالمية وانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة

فايروس كورونا قـد يجعلانها تلحأ مرة أخسرى إلئ الأستواق الدولية للحصول على تمويلات إضافية لمواجهة أي طوارئ وقالت مصادر مطلعة إن أرامكو

علىٰ وشك إتمام العملية مع مجموعة من حوالي عشــرة بنوك في إطار سعيها إلىٰ حمّع سُـيولة مالية وسلّط انهيار في أسىعار الخام. وذكرت خدمة أل بي سي الخبار

الدخل الثابت، وهي جزء من رفينيتيف، أن أرامكو أغلقت قرضًا بقيمة 10 مليارات دولار لأجل عام واحد تقدمه محموعة من عشسرة بنوك عالمية بينها أكبسر بنك في

ونسبت وكالة رويترز لخدمة أل.بي. سى قولها فى مذكرة إن ثلاثة بنوك هي بنك أبوظبي الأول وأتش.أس.بي. سي وأس.أم.بي.سي اليابانيان قادت العملية، في حين شارك أيضا في القرض بى.أن.بى باريبا وكريدي أغريكول وجيه. بي مورغان وميزوهو وأم يو أف جي وسوسيتيه جنرال.

وكانت مصادر قالت لرويترز في وقت سابق إن أرامكو ستستخدم القرض لدعم استحو اذها على حصية 70 في المئة من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، في صفقة تبلغ قيمتها نحو سبعين مليار دولار.

ووفقا للشبروط الحالية للصفقة فإن أرامكو مطلوب منها أن تدفع 25

مليار دولار هذا العام لصندوق الثروة وقالت أل بي سبى نقلا عن مصرفي

إن القرض، وهو بهامش أولى 50 نقطة أساس فوق سعر الفائدة المعروض بين بنوك لندن (ليبور)، بخيار مد لمدة عام واحد بناء علىٰ تقدير البنوك.

وقال محللون إن ديون أرامكو من المتوقع أن تتجاوز المستويات المستهدفة لأن انهيار أسعار النفط نتيجة أزمة كورونا يرغمها على الاقتراض للوفاء بتعهدها لدفع أكبر توزيعات للأرباح في العالم وشيراء حصة مسيطرة في عملاق البتروكيماويات سابك.

توماس أدولف

توزيعات الأرباح وصفقة سابك تدفعان ديون أرامكو إلى الارتفاع

وبالمقارنة بشركات النفط الغربية، مثل إكسون مويل وتوتال الفرنسية وإينى الإيطالية، فإن شركة النفط المملوكة للحكومة السسعودية تبدو فى وضع مالى متين بسب استراتيجية التوسع التي بدأتها خلال العامين الماضيين.

وتأتى الخطوة بعد ساعات من إعلان شـركة أرّامكو عن انخفـاض 25 في المئةً في صافي أرباح الربع الأول ليبلغ 16.64 مليار دولار، وهو ما جاء دون توقعات المحلكين التي كانت تشدير إلى أرباح قدرها 17.8 مليار دولار.

لكن عليى الرغم من أن أرامكو جمعت 15 مليار دولار نقدا إلا أن ذلك المبلغ غير كاف لدفع توزيعات الأرباح البالغة 18.8 مليار دولار للربع الأول، عندما كان متوسط أسعار خام برنت القياسي العالمي 50 دولارا للبرميل.

للأرباح وهـو ما لا تقدر علـيٰ تحمله في الأحل الطويل". وانخفضت النسبة بين ديون أرامكو وقيمتها السوقية إلى سالب 5 في المئة

المئة إلى 36 في المئة لمنافسيها الغريين." وأدرجت السعودية العام الماضي 1.7

وقال محللو برنستاين، وهي شركة

تحلل حركة تجارة النَّفط، فيَّى مذكرة

"أرامكو ستقترض لدفع توزيعاتها

وقال توماس أدولف المحلل في

وأوضح أنه إذا كانت الحكومة تريد أن

وكان المدير المالي لأرامكو خالد الدباغ

من الديون شــىء مثيـر للقلق لأن الهيوط في أسعار النفط يعني انخفاضا حادا في إيرادات السعودية.

بينما تصل نسبة الفقر في العاصمة

وفي محاولة لانتشال السلاد من

أوضاعها المزرية، قررت الحكومة إجراء

خطوات تقشفية وسلسلة إصلاحات

واسعة لمؤسسات الدولة، لمواجهة أزمة

السيولة المالية، جراء تدنى أسعار النفط

الوضع المالي، من مهامها الرئيسة

محاربة الفقر والبطالة لدى الشباب

العراق إيسرادات بقيمة 11 مليار دولار، من

عائدات بيع النفط للأشهر الأربعة الأولى

النفط، إثر أزمة فايروس كورونا.

وتأتي القرارات بعد الكشف عن خسارة

ومن مهام الخلية ضمان توفير

السيولة المالية واتخاذ القرارات الخاصة

بالإصلاح المالي، من خلال ترشيد الإنفاق

وتعظيم الموارد وإصلاح المؤسسات

لمشاريع الإعمار والتنمية والاستثمار،

بما في ذلك موارد وأليات التمويل من

وتتضمن المهام وضع خطط تمويل

المالية، بما في ذلك إعادة هيكلتها.

خارج الّإنفاق الحكومي.

وأعلنت هذا الأسبوع عن تشكيل خلية طوارئ للإصلاح المالي ولإدارة

بغداد إلى عشرة في المئة.

في الأسواق العالمية.

والتوزيع العادل للثروات.

في الربع الأول مقارنة مع نطاق من 11 في

في المئة من أرامكو، أكبر مصدر للخام في العالم، في البورصة المحلية (تداول) مما يجعلها الشَّسركة الأعلىٰ قيمــة في العالم. واجتذبت مستثمرين بوعد لتوزيعات أرساح بقيمة 75 مليسار دولار على مدار الأعوام الخمسة القادمة.

كريدي ســويس في مذكــرة إن "توزيعات الأرباح وصفقة سابك معا من المنتظر أن تدفعا النسبة بين ديون أرامكو وقيمتها السوقية لتتجاوز الحد الأعلى للنطاق الذي حددته لنفســها والذي يتراوح من 5 بالمئة إلىٰ 15 في المئة".

تدفع أرامكو 75 مليار دولار في توزيعات أرباح فإنها ستفعل هذا من خلال إضافة ديون جديدة إلى ميزانيتها العمومية.

قد قال في مارس الماضي إن الشركة لديها "قدرة واسعة" على الاقتراض، لكنها لا وبالنسبة للسعودية ككل فإن المزيد

ومع أسعار للنفط عند حوالي 30 دولارا للبرميل فإن قدرة أرامكو على توليد سيولة نقدية من المرجـح أن تتدهور في

تحبذ أخذ دين إضافي.

تجمع الأوساط الاقتصادية والمالية اللبنانية أن البلاد باتت على أبواب انهيار اقتصادي وشيك أكثر من أي وقت مضي مع انحسار هوامش تحرك الحكومة لتصحيح المسار خاصة وأن خطة الإصلاح المعلنة تكرس الخيارات السابقة في التعامل مع الأزمات المزمنة وتزيد من تعميق الفجوة بين الطبقات الاحتماعية.

> اليروت - اعتبار خباراء لبنانيون أن خطـة الإصلاح الحكوميـة، التي تم إقرارها نهاية الشبهر الماضى غير مجدية لأنها تصف اقتصاد البلد بأنه "في حالة من السقوط الحر ويحتاج لحزمة إنقاذ مالى للجم الركود".

> ويعانى لبنان من أزمة وضعته على بوابة الانهيار، ولكن الخطة تكريس الخيارات الاقتصادية السابقة، والقضاء علىٰ الطبقة الوسطىٰ.

وتحاول الخطة تأميين الدعم المالي مــن مصـــادر خارجيــة متعــددة منهـــا صندوق النقد الدولي بنحو 10 مليارات دولار، ومؤتمس سيدر بنصو 11 مليار دولار ومن موارد أخرى مثل قروض وهبات ثنائية مع الدول والصناديق والمؤسسات المانحة.

ىيانات مقلقة

* 13 في المئة معدل انكماش الاقتصاد

35 في المئة نسبة البطالة 45 في المئة معدل الفقر * 50 في المئة معدل التضخم

ويقوم برنامج الخطة الإصلاحية للحكومة على إلغاء ربط العملة المحلية، حيث وُضعت الخطة على تقدير 3500 ليرة مقابل الدولار، معتبرة أن القدرة التنافسية سوف تتحسن إذا ما تم تعديل سعر صرف الليرة حسب سعر

ويؤكد الخبير الاقتصادي حسن مقلد أن البلاد في حالة انكماش اقتصادي وعلئ بوابة الانهيار الاقتصادي وهناك أشكال قد تكون أسوأ بكثير مما نراه الآن لـو حصل الانهيار بشكل كامل، عندما تنتفي أية إمكانية لأي نشاط اقتصادي.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية لمقلد قوله إن "الخطة تحرك الاقتصاد ولكنها تحدث انقساما طبقيا هائلا في البلد وفقرا هائلا ينهيي الطبقة الوسطى نهائياً"، معتبراً أنها "تكريس لكل الخيارات الاقتصادية التي أوصلت البلاد إلى هذه الحالة".

وأوضح أن الخطة غير قابلة للتنفيذ بسبب شروطها القاسية لدرجة أن . أحـداً لـن يتحملها مـن اللبنانيين، ولا حتى السياسيين، لأنها تحمّل الخسائر

وهناك قناعة راسخة بأن هناك خيارات بديلة، ولكن كل الخيارات الأخرى تطال مصالح السياسيين والمتحكمين في البلد، والخطة كما أقرت هـى الخيار الوحيد الـذي يطال الناس

ويسمح لسيطرة المتحكمين في البلد أن

الطبقة الوسطى اللبنانية

تتاكل في فوضى الانهيار المالي

خطط الإصلاح تكرّس الخيارات الاقتصادية البالية

ويرى الخبير أن استعادة الأموال المنهوبة بحاجة إلى توافق سياسي وبحاجة إلىٰ عمـل طويل، ولكن الأموال التى تم تحويلها إلى الخارج وتخص شـخصيات نافذة يمكن اسـترجاعها، ليس عن طريق مصادرتها، بل إعادتها إلى المصارف اللبنانية.

ويقوم برنامج الخطة الاصلاحية للحكومة علئ إعادة هيكلة شاملة للنظام المالي وإجسراء تعديل مالي كبير على مراحل يركز على تحسين الامتثال الضريبي واعتماد إصلاحات ترمى إلى تعزيــز النمــو، ووضع أجنــدة لإصلاح القطاع الاجتماعي ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتوفير المساعدة المالية الدولية بشروط مواتية.

ويعتبر البعض أن نجاح الخطة الإصلاحية التي أقرتها الحكومة يعتمد علي إصلاح سياسي يواكبها، وعلى استنباط خيارات بديلة عن الاعتماد بشكل كامل على صندوق النقد

ناصرالدين لوكالة الأنياء الألمانية إن "المشكلة تكمن في غياب البنيان الاقتصادي منذ 1992، وكذلك غياب الهيكليــة الاقتصاديــة واليــوم نشــهد انهياراً كاملاً للمنظومة المالية والنقدية، التي تم تأسيسها في ذلك الوقت ووصلت إلى أسوأ نتائج هذا العام".

وأشار إلى أن الخطة الاقتصادية حددت أرقام الخسائر في لبنان، وهي لا تحاكي اقتصادا أنتاجياً بل انطلقت لتحاكى صندوق النقد الدوليي والدائنين، مؤكدا أنه لا يمكن معالَجة الاقتصاد بالأرقام بل بالبرامج والتحفيزات.

وأضاف "من حقنا أن يكون لدينا خيارات بديلة عن صندوق النقد الدولي، ومنها التوجه إلىٰ الشـرق والتحفيزات الصناعية لجذب مستثمرين لبنانيين من الخارج وحمايتهم، واستعادة إيرادات الدولة كالأملاك البحرية، وهيكلة فوائد الدين العام، وإلغاء السرية المصرفية، واستعادة الأموال المنقولة".

ورأى أن الخطة الاقتصادية يجب أن تحاكى الواقع الإنساني والاجتماعي، ولكن ما يحصل اليوم هو التوجه إلى صندوق النقد للحصول على الأموال وصندوق النقد لديه وصفات جاهزة، وهى وصفات مقلقة.

واعتبر ناصرالدين أن أخطر ما في هذه الخطة هو تحرير سعر الصرف وأن حجم الفساد بحاجة إلى حل من خلال خطة اقتصادية متكاملة مع النقد والمال، حيث يجب أن يكون المال والنقد في خدمة الاقتصاد وليس العكس.

ويعانى لبنان من انكماش اقتصادي يقارب 13 في المئة ومن تفاقم معدلً التضخم ليصل إلى أكثر من 50 في المئة، ومن تدهور في سعر صرف الليرة مقابل الدولار حيث بلغ حوالي 4200 ليرة لبنانية للدولار في السوق السوداء.

الأزمة تزحف على قوت اللبنانيين

وقال المحامى هشام الخوري إن "خطة الإنقاذ الاقتصادية تتضمن بعض البنود التي تعد أساسية للنهوض بالوضع وأهمها محاربة الفساد، ولكن تنفيذها غير ممكن في ظل النظام السياسي الذي يقوم على أساس المحاصصة الطائفية.

وشكك في نجاحها إلا إذا ترافقت

مع إصلاح سياسي يتمثل بإقامة نظام مدني علماني بعيداً عن المحاصصة الطائفية، لأن كل طائفة تحمى فاسديها في ظل النظام الطائفي القائم في لبنان. ويقوم برنامج الخطة الإصلاحية للحكومة علئ إعادة هيكلة شاملة للديون، حيث تشيير التقديرات إلى أنها

بلغت بنهاية العام الماضي نحو 90.2 مليار دولار موزعة بنسبة 63 في المئة للدين بالليرة اللبنانية و37 في المئة للدين بالعملات الأجنبية. وفي ظل الوضع القائم يشعر

اللبنانيون بقلق كبير على مستقبلهم، ويرفضون تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية، ويأملون أن تتمكن الحكومة من إنقاذ اقتصادهم من الإنهبار الشيامل. ويؤكد معظم التجار أن ارتفاع عار مرتبـط بارتفاع س السدولار، وقد أثرّ ذلك علسًىٰ حركة البيع

فانخفضت بنسبة تتراوح بين 30 إلى

40 في المئة.

ويقول روجيه صاحب أحد المتاجر الصغيرة في منطقة المتن الشيمالي في جبل لبنان، إن الأسعار بدأت بالارتفاع منذ ديسـمبر الماضي، بحدود 5 في المئة إلىٰ 10 في المئة، ولكنها ارتفعت بشكل كبيس منذ حوالي أسلبوعين بين 30 إلى 50 في المئة وبعضها ارتفع بنسبة أعلىٰ من مئة في المئة.



ومنذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية في لبنان في أكتوبر الماضي، بلغت نسبة المؤسسات التي أقفلت أبوابها وصرفت العاملين فيها 30 في المئة في حين أن 20 في المئة من المؤسسات تدفع

نصف راتب. ولسس لمعظم المواطنين ثقة في برناميج الحكومية لأنهم يعتقدون أن الخطة المعلنة غير قابلة للتنفيذ وأنهم لا يستطيعون تحمل خمس سنوات أخرى

حتىٰ تتعافىٰ الأوضاع. وإلى جانب كل تلك المشاكل، يعانى القطاع المصرفي من شلل تام، فضلا عن ارتفاع معدل الفقر، الذي يتجاوز عتبة الـــ45 في المئة من تعداد الســكان البالغ نحو 7 ملايين نسمة، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة لتفوق 35 في المئة.



₹ بغداد - تواجه الحكومـة العراقية الجديدة تحديا كبيرا من أجل كبح اتساع رقعة خارطة الفقر التي تزحف على محافظات البلاد، في ظل جبل الأزمات المالية، الذي لا يزال جاثما على البلد النفطى منذ 2003.

وحملت توقعات الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، حبنس هبنيس بلاسخارت باحتمال تضاعف معدل الفقر في البلاد إلىٰ 40 في المئة من نحـو 20 في المئـة حاليا، أنباء غير سارة لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، الذي تعترضه الكثير من المشكلات وهي تحتاج إلى حلول عاجلة.

وقالت بلاسخارت الثلاثاء الماضي إنه "من المتوقع حدوث انخفاض في ة"، في ظــل جائـ كورونا التي أضرت كثيرا بعائدات النفط، المورد الرئيسي للعراق.

وأكدت أنه تم تشبجيع العراق على بناء بيئة صحية مواتية لنمو واسع النطاق وموزع بشكل عادل وتوفير فرص عمل، بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين والأمم المتحدة وشركاء أخرين.

ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، بل إن الحكومة تقع على عاتقها مســؤولية التنويع الاقتصادي من أجل توظيف

والعراق هو ثاني أكبر مصدر للخام في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بعد السعودية، ويعتمد على عائدات بيع النفط لتمويل ما يصل إلىٰ 95 في المئة من

ورغم الشروة النفطية الهائلة في العراق إلا أن شـخصا واحدا من بين كل خمسة أشخاص لا بزال بعيش تحت خط الفقر، في بلد يعاني من استشراء الفساد

وزارة التخطيط الأحد الماضى أن نسبة ر وصلت بنهاية العام 2018 إلىٰ 20

الكبير بين محافظات البلاد، حيث تتضاعف نسبة الفقر لتتجاوز خمسين في المئة من تعداد السكان في بعض

الشبباب، الذين انتفضوا منذ أشهر عبر تنظيم تظاهرات شعبية تطالب برحيل الطبقة السياسية ومحاسبة المسؤولين

وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. وأظهرت بيانات حديثة نشرتها

وأشارت الإحصائيات إلى التباين

وتعتبر المثنى، ثاني أكبر محافظة في البلاد، الأولى بأعلى نسبة فقر تصل إلىّ 52 في المئة، وتليها الديوانية 48 في المئة وميسّان 45 في المئة وذي قار 44 في المئة،



الفساد يقضم ثروة العراقيين